

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

THE PUBLIC AUTHORITY
FOR APPLIED EDUCATION & TRAINING.الهيئة العامة
للتعليم التطبيقي والتدريب

٢٦٢٩ / ١٩ / ٢٠٠٦
المرجع
التاريخ : ١ / ١ / ٢٠٠٧
الموافق : ١٩ / ١ / ٢٠٠٧

مشتغل راشد الجلاوي
السجل العام

٢٠٠٧ / ٥ / ١٥

المحترمة

حضرة الفاضل / رئيس إدارة الفتوى والتشريع

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

الموضوع : المناقصة رقم م ع / ش ١ / ١٢٧ - 2006/2005

الخاضعة بتفصيل وصيانة وإصلاح وحدات التكييف المركزي (المنطقة الثانية)

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، وإلى كتابكم رقم 2006/477/4 المؤرخ في 2006/4/17 الخاص بمراجعة وثائق المناقصة المذكورة أعلاه ومشروع العقد الخاص بها من الناحية القانونية وتم مراجعته طرفكم على أن يكون طرحها عن طريق لجنة المناقصات المركزية وتم طرح المناقصة على اللجنة وتمت الموافقة على الترسية بموجب كتاب لجنة المناقصات رقم (ل م م / 15721/23/64) المؤرخ في 2006/12/26 وتم بعد ذلك عرض الترسية على ديوان المحاسبة للموافقة على التعاقد لكن الديوان رد بكتاب رقم (115/255/1/5/82) المؤرخ في 2007/1/15 طلب عرض الترسية مرة أخرى على لجنة المناقصات المركزية وذلك لعدم اقتناع الديوان بمبررات الهيئة بترسية المناقصة على غير أقل الأسعار المطابقة للشروط ووثائق المناقصة حيث تمت ترسية المناقصة على السعر الثاني وذلك حسب شروط المناقصات .

وعليه قامت الهيئة بمخاطبة لجنة المناقصات المركزية حسب كتاب الديوان وردت لجنة المناقصات المركزية بكتابها رقم ل م م / 725/23/64 المؤرخ في 2007/4/9 إصرارها على قرارها السابق بترسية المناقصة على ثاني أقل الأسعار مجموعة أنصار الخليج الدولية للتجارة العامة والمقاولات وأعيدا الموضوع إلى ديوان المحاسبة وتم رد ديوان المحاسبة وكتابهم رقم (1811/255/1/5/82) المؤرخ في 2007/4/29 بتحويل الموضوع لإدارتكم الموقرة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

THE PUBLIC AUTHORITY
FOR APPLIED EDUCATION & TRAINING.

الهيئة العامة
للتنظيم والتطبيق والتدريب



المرجع :
التاريخ : / /
الموافق : / /

لذا ترحو الهيئة من إدارتكم الموقرة دراسة الموضوع وإبداء الرأي بالسرعة الممكنة وذلك حتى تتمكن الهيئة من مخاطبة الجهات الرقابية ومن ثم إتمام إجراءات التعاقد .

وتفضلوا بقبول وافر التحية ...

المدير العام

محمد بن عبد الله
نائب المدير العام للتعليم والتدريب



المرفقات :

- كتب الهيئة للجنة المناقصات عدد 2 .
- كتب اللجنة للهيئة عدد 2 .
- كتب الهيئة لديوان المحاسبة عدد 2 .
- كتب ديوان المحاسبة للهيئة عدد 2 .
- أصول المناقصة .

الرقم : 255/1/5/82
التاريخ :
الموافق :
1811/ج
29 APR 2007



ديوان المحاسبة
STATE AUDIT BUREAU

المحتدم
التعليمية: نظام التعليم الفني والتدريب
السجل العام

السيد/ مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

بعد التحية ،

٧٥٥٨ / ٤٤٦	رقم الترخيص
٤٠٧ / ٢٢٢	رقم الترخيص

الموضوع : المناقصة رقم هـ ع/ش أم/127-2005/2006 لأعمال التشغيل والصيانة وإصلاح وحدات التكيف المركزي (المنطقة الثانية).

بالإشارة إلى كتابكم رقم هـ/ع/ت م/5336/4/6 بتاريخ 2007/4/21 والوارد للديوان بتاريخ 2007/4/24 والحاقا لكتابنا رقم 115-255/1/5/82 ف بتاريخ 2007/1/15 حول الموضوع المبين أعلاه .

يفيد الديوان بعد إطلاعه على أوراق الموضوع ، وحيث أن الديوان ما زال عند رأيه السابق بضرورة إعمال أحكام المادة (44) من قانون لجنة المناقصات المركزية رقم 37 لسنة 1964 بشأن موضوع البحث.

وعلى الهيئة عرض الموضوع على إدارة الفتوى والتشريع لإبداء الرأي القانوني على ضوء
إفتائاتها السابق بكتبها أرقام (الفتوى والتشريع مرجع ف ت/4/532/87/146 بتاريخ 1988/1/20 ،
مرجع ف ت/4/128/91/459 بتاريخ 1991/10/27 ، مرجع ف ت/2/1233/222/1998 بتاريخ
1998/5/17) ، ومن ثم إعادة العرض على الديوان لإبداء الرأي المسبق بشأنه.

مع أطيب التّمنّيات ،،

عن/وكيل ديوان المحاسبة

عصام عبد العزيز الخليل



مع ا. ط. م.
اللافتة / غنائم
على كتاب

* نسخة إلى : لجنة المناقصات المركزية
المرفقات : عدد (10) اطراف.

الرقم : 255/1/5/82 - 115
التاريخ : 15 JAN 2007
الموافق :



ديوان المحاسبة STATE AUDIT BUREAU

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
السجل العام

٢٥٧/١/١٦	الرقم
٢٥٧/١/١٦	الرقم
٢٥٧/١/١٦	الرقم

السيد/ مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
بعد التحية ، المحترم

الموضوع : المناقصة رقم هـ - ع/ش أ م - 127/2005-2006
لأعمال التشغيل والصيانة وإصلاح وحدات التكييف
المركزي (المنطقة الثانية).

بالإشارة إلى كتابكم رقم هـ - ع/ت م - 133/4/6 بتاريخ 2007/1/8 والسوادر للديوان
بتاريخ 2007/1/10 ، حول الموضوع المبين أعلاه .

يفيد الديوان بعد دراسته لأوراق الموضوع ، بأنه يتعين العرض على لجنة المناقصات
المركزية بشأن تطبيق أحكام المادة (44) من القانون رقم 37 لسنة 1964 وفقاً للمبررات التي
استندت إليها الهيئة بالترسية على غير أقل الأسعار المطابقة لشروط ووثائق المناقصة
(الفتوى والتشريع مرجع ف ت/ 4/532/87/146 بتاريخ 1988/1/20 ، مرجع
ف ت/ 4/128/91/459 بتاريخ 1991/10/27 ، مرجع ف ت/ 1233/2/222/1998 بتاريخ
1998/5/17) ، ومن ثم إعادة العرض على الديوان لإبداء الرأي المسبق في هذا الشأن .

مع أطيب التمنيات ،،،

عن/ وكيل ديوان المحاسبة

عصام عبد العزيز الخالد



2

* نسخة إلى :-
- لجنة المناقصات المركزية
* المرفقات :-
- عدد (10) انظر ف .
أ .

COUNCIL OF MINISTERS

LEGAL ADVICE & LEGISLATION



مجلس الوزراء

الفتوى والتشريع

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
السجل العام

٢٠٠٧	١١٩	١٢١
٢٠٠٧	١٢١	١٢١

٢٠٠٧

الكويت في :

مرجع رقم : ٢٠٠٧/٢٨٣/٢

٢٢٢٧

حضرة الفاضل / المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى الكتاب رقم (هـ - م / ت م / ٩ - ١ / ٦٦٨٩) المؤرخ ٢٠٠٧/٥/١٤ في شأن إيداء الرأي حول المناقصة رقم (هـ ع / ش أ م / ١٢٧ - ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) الخاصة بتشغيل وصيانة وإصلاح وحدات التكييف المركزي (المنطقة الثانية) .

وتتحصل الوقائع - حسبما يبين من مطالعة الأوراق - أن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قد قامت بطرح المناقصة المشار إليها وتمت الموافقة على الترسية بموجب كتاب لجنة المناقصات المركزية رقم (ل م م / ٢٣ / ٦٤ / ١٥٧٢١) المؤرخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦ ولدى عرض الترسية على ديوان المحاسبة للموافقة على التعاقد طلب بموجب الكتاب رقم ١١٥/٢٥٥/١/٥/٨٢ / ت المؤرخ ٢٠٠٧/١/١٥ عرض الترسية مرة أخرى على لجنة المناقصات المركزية وذلك لعدم اقتناع الديوان بمبررات الترسية على غير أقل الأسعار المطابقة للشروط ووثائق المناقصة حيث كان قد تمت الترسية على السعر الثانى وذلك حسب شروط المناقصات ، وقامت الهيئة بإبلاغ لجنة المناقصات المركزية بذلك فأفادت بكتابها ل م م / ٢٣ / ٦٤ / ٧٢٥ المؤرخ ٢٠٠٧/٤/٩ بإصرارها على قرارها السابق بترسية المناقصة على ثانى أقل الأسعار وهى مجموعة أنصار الخليج الدولية للتجارة العامة والمقاولات .

COUNCIL OF MINISTERS

LEGAL ADVICE & LEGISLATION

**مجلس الوزراء**

الفتوى والتشريع

-٢-

وإذ تطلبون إبداء الرأي نفيد بأنه :

من حيث أن المادة رقم (٤٣) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة تنص على أن : " ترسي لجنة المناقصات المركزية على المناقص الذي قدم أقل سعر إجمالي إذا كان عطاؤه متمشيا مع متطلبات وثائق المناقصة ومع ذلك يجوز إرساء المناقصة على مناقص تقدم بسعر أكبر إذا كانت أسعار أقل المناقصين منخفضة بصورة غير معقولة لا تدعو إلى الاطمئنان على سير العمل .

كما يجوز للجنة في مناقصات التوريد إعطاء الأولوية في الإرساء لأرخص عطاء مقدم عن منتجات محلية إذا كان متمشيا مع متطلبات وثائق المناقصة ولم يزد في سعره على أقل العطاءات المقدمة عن منتجات مماثلة مستوردة من الخارج بنسبة تجاوز ١٠ % من سعر هذا العطاء " .

ومن حيث أن المادة (٤٤) من ذات القانون تنص على أن " إذا رأت لجنة المناقصات المركزية أن هناك مبررا قويا يدعو لتفضيل مناقص تقدم بسعر أكبر ولم تتوافر شروط المادة السابقة ، رفعت الأمر إلى مجلس الوزراء ليصدر فيه قراره ، ولا يلتزم مجلس الوزراء بأقل الأسعار أو بالتوصيات الفنية دون حاجة إلى إبداء الأسباب " .

COUNCIL OF MINISTERS

LEGAL ADVICE & LEGISLATION

**مجلس الوزراء**

الفتوى والتشريع

-٣-

ومن حيث ان البين من مطالعة أحكام المادتين ٤٣ ، ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ سالفى البيان ، أن المشرع قد نظم سلطة لجنة المناقصات المركزية في اختيار المتعاقدين بطريق المناقصة مقررًا مبدأ (آليه المناقصة) وموجبه إلزام اللجنة بالترسية على أقل سعر إجمالي إذا كان هذا العطاء متمشيا مع متطلبات وثائق المناقصة و لا تستطيع اللجنة أن تلتفت عن الترسية على صاحب العطاء الأقل سعراً ، إعمالاً للمبدأ المشار إليه والذي نص عليه القانون في المادة (٤٣) منه ، وأجاز القانون للجنة رخصة تقرير عدم الترسية على صاحب العطاء الأقل سعرا ، إذا ما قدرت أن انخفاض سعر هذا العطاء لا يدعوها للاطمئنان على حسن التنفيذ وتماهه ، لأنه منخفض بصورة كبيرة ، وفي هذه الحالة يجوز للجنة عدم الترسية على صاحب العطاء الأقل ، وأجاز المشرع للجنة المناقصات بموجب نص الفقرة الثانية من المادة (٤٣) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ سالفة البيان وفي مناقصات التوريد فقط إعطاء الأولوية في الترسية لأرخص عطاء مقدم عن منتجات محلية إذا كان سعره الإجمالي يزيد بنسبة لا تتجاوز ١٠ % عن أرخص العطاءات المقدم عن منتجات أجنبية مماثلة .

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم فإن الأصل طبقاً لقانون المناقصات العامة أن تتولى لجنة المناقصات المركزية البت في المناقصات المطروحة وذلك على أساس مبدأ آليه المناقصة الترسية على أقل العطاءات سعراً واستثناء من ذلك أجاز المشرع للجنة المذكورة عدم التقيد بهذا المبدأ في الحالتين السالف بيانهما ، وبالنسبة لما عداها فقد أوجب المشرع في المادة (٤٤) من القانون ذاته على لجنة المناقصات المركزية

COUNCIL OF MINISTERS

LEGAL ADVICE & LEGISLATION

**مجلس الوزراء**

الفتوى والتشريع

- ٤ -

إذا ما ارتأت أن هناك مبررا قويا يدعو لتفضيل مناقص تقدم بسعر أكبر رغم أن العطاء الأقل سعرا متفق مع متطلبات وثائق المناقصة ، أن ترفع الأمر لمجلس الوزراء الذي يملك سلطة البت في هذه الحالة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإنه لما كان الثابت أن على الرغم من أن الترسية قد تمت من قبل لجنة المناقصات المركزية على غير أقل الأسعار ولم يقنع ديوان المحاسبة بمبررات الهيئة بترسية المناقصة على غير أقل الأسعار المطابقة للشروط ووثائق المناقصة حيث تمت ترسية المناقصة على السعر الثاني وذلك حسب شروط المناقصات .

لكل ما تقدم نرى أن يتم عرض الموضوع على مجلس الوزراء الموقر لتقرير ما يراه مناسبا في هذا الشأن وذلك على الأساس المبين في الأسباب .

مع أطيب التمنيات ،،،

رئيس الفتوى والتشريع

ح.ر

رئيس الفتوى والتشريع